

## دور التدقيق الجنائي في مكافحة الفساد

إعداد: الباحثة / ريان فارس أحمد | الجمهورية اللبنانية  
طالبة دكتوراه في الحقوق - القانون العام / الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: bazzal@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0001-8029-3821>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.24>

تاريخ النشر: 2025/12/15	تاريخ القبول: 2025/11/3	تاريخ الاستلام: 2025/10/26
-------------------------	-------------------------	----------------------------

للاقتباس: أحمد، ريان فارس، دور التدقيق الجنائي في مكافحة الفساد، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد الثامن، العدد 24، السنة 2، 2025، ص-ص: 534-554. <https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.24>

### المُلخَص

أمام تسارع وتيرة النمو التكنولوجي والتعقيد المتزايد للعمليات المالية والأنشطة الإقتصادية، تتضاعف الحاجة لوجود نظام رقابي أساسي لضمان الإمتثال القانوني والحماية من الإحتيال. وقد برز التدقيق الجنائي (Forensic Audit) كألية رقابية لترسيخ النزاهة والشفافية في الأنشطة التجارية والمالية، إذ يمكّن المدققين المتخصصين من تحليل السجلات المالية للكشف عن المخالفات القانونية. وعليه، تتطلب خطورة أساليب الإحتيال المالي المتطورة تحديث أدوات التدقيق الجنائي ودمج التقنيات الحديثة، مع التأكيد على أنّ الخبرة البشرية للمدققين تظل المحور الأساسي لفعاليتته. كما تستلزم مكافحة الفساد، بالإضافة إلى ذلك، إطاراً أوسع يشمل الإصلاح الإداري والشفافية المؤسسية والمساءلة القانونية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الجنائي، الفساد، الجرائم المالية، الإحتيال، غسل الأموال.

## The Role of Forensic Auditing in Combating Corruption

**Author: Researcher / Rayan Fares Ahmad | Lebanese Republic**

**PhD Student in Law - Public Law | Islamic University of Lebanon**

E-mail: bazzal@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0001-8029-3821>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.24>

**Received : 26/10/2025**

**Accepted : 3/11/2025**

**Published : 15/12/2025**

**Cite this article as:** Ahmad, Rayan Fares, *The Role of Forensic Auditing in Combating Corruptions*, *ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research*, vol 8, issue 22, 2025, pp. 534-554. <https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.24>

### Abstract

With rapid technological growth and the increasing complexity of financial operations, an effective regulatory system is essential to ensure legal compliance and protection against fraud. Forensic auditing has emerged as a crucial supervisory tool for promoting integrity and transparency in business practices, enabling specialized auditors to analyze financial records to detect legal violations. The seriousness of advanced financial fraud methods requires updating forensic audit tools and integrating modern technologies, while emphasizing that the human expertise of auditors remains the primary focus of its effectiveness. Combating corruption also requires a broader framework that includes administrative reform, institutional transparency, and legal accountability.

**Keywords:** Corruption, forensic auditing, Financial Crimes, Fraud, Money laundering.

## المقدمة

تمثل مكافحة «الفساد» والجرائم المالية ضرورةً أساسيةً لصون النزاهة والشفافية داخل المؤسسات والمجتمعات. وفي هذا الإطار يتقدم «التدقيق الجنائي» كأداة تحليلية فاعلة تتيح الكشف عن الجرائم المالية وتعزيز العدالة المحاسبية. يعتمد «التدقيق الجنائي» على تحليل منهجي للسجلات المالية والمحاسبية بغية الكشف عن التلاعبات والانتهاكات التي قد ترقى إلى مستوى الجريمة. ويستند المدققون الجنائيون في ذلك إلى خبراتهم المتخصصة للتحقق من مدى الامتثال للقوانين المالية وتحديد الأنشطة المشبوهة أو المخالفة<sup>(1)</sup>.

تتنوع مهام «التدقيق الجنائي» بين مراجعة الحسابات وتحليل السجلات المالية وفحص العمليات المشبوهة، بما في ذلك تتبع التدفقات غير المشروعة للأموال. ويهدف هذا العمل إلى جمع الأدلة التي توثق الجرائم المالية وتحدد أشكال المخالفات والتلاعبات المحتملة.

تتجلى أهمية «التدقيق الجنائي» في تزايد الاهتمام الدولي بتقنيات مكافحته للفساد، إذ بات يُنظر إليه كأداة قادرة على كشف التجاوزات القانونية وتحديد المخاطر والمسؤوليات ضمن بيئة مالية معقدة. وقد أسهم هذا الوعي في تعزيز التعاون بين فرق التدقيق والهيئات الدولية، ما أتاح تبادل المعلومات والخبرات على نطاق أوسع. وانطلاقاً من ذلك يتضح أن دراسة التدقيق الجنائي تمثل مدخلاً أساسياً لفهم آلياته في مكافحة الفساد.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأبعاد التشريعية والدولية للتدقيق الجنائي من خلال ثلاث غايات مترابطة: أولاً، ضبط المفاهيم القانونية التي تحدد دوره في الحد من الجرائم المالية مثل الاختلاس والنزوير. ثانياً، تحليل الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد وترسيخ التعاون العابر للحدود. ثالثاً، تقييم أثر اعتماد التدقيق الجنائي في تجارب الدول التي نجحت في تعزيز النزاهة، ومقارنة ذلك ببيئات تغيب عنها العدالة والثقة نتيجة ضعف أدوات الرقابة.

تتطلق الإشكالية الرئيسية من التساؤل حول مدى فعالية «التدقيق الجنائي» في مكافحة الفساد، باعتباره أداة تقف عند تقاطع القانون والمحاسبة وتختبر حدود التأثير العملي في ضبط الجرائم المالية. وتعتمد الدراسة «المنهج التحليلي» (Analytical Method) لفحص مدى فعالية التدقيق الجنائي وتحليل العوائق التي تحد من دوره في تحقيق العدالة والمساءلة المالية.

يتوزع البحث على مبحثين متكاملين: يتناول الأول الطبيعة القانونية لـ«التدقيق الجنائي» وصلته بمكافحة الفساد، فيما يركّز الثاني على التحديات التي تعيق تطبيقه والحلول المقترحة لتعزيز فاعليته.

(1) فارس الجابر، تأثيرات الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 23، 2015، ص 45

## المبحث الأول: ماهية التدقيق الجنائي في مكافحة الفساد

يحتل «التدقيق الجنائي» موقعًا محوريًا في منظومة مكافحة الفساد، إذ يمثل أداة تحليلية تكشف جذور الانحراف المالي والإداري وتُسهّم في ترسيخ ثقافة مؤسساتية قائمة على النزاهة والمساءلة. تتجلى فعاليته في انتقاله من كشف الجرائم المالية، إلى تطوير أساليب التفكير الإداري ويعيد توجيه الممارسات المالية نحو الشفافية والاستقامة.

يقوم «التدقيق الجنائي» بتحليل العمليات المالية والإدارية للكشف عن الثغرات والتصرفات المخالفة التي تؤدي إلى نشوء الفساد. ومن خلال تتبع الأنماط غير السليمة في المعاملات، يتحوّل إلى آلية تصحيح تنظيمي تعيد ضبط السياسات والإجراءات الداخلية على أسس رقابية واضحة. يعزّز «التدقيق الجنائي» ثقافة الإبلاغ الداخلي بوصفها ركيزة للشفافية، إذ يتيح للموظفين الإبلاغ عن المخالفات ضمن بيئة آمنة تحميهم من الانتقام المؤسسي. ومع توثيق الحقائق، تُفَعّل آليات المساءلة التي تُلزم المسؤولين بتحمّل نتائج قراراتهم، ما يرسّخ الثقة داخل البنية التنظيمية.

تمثّل «المساءلة» جوهر فعالية التدقيق الجنائي، إذ تُفَعّل المسؤولية الفردية والمؤسسية ضمن إطار قانوني يفرض المحاسبة على الأفعال غير المشروعة. وينتج عن ذلك ترسيخ قناعة مؤسسية بأنّ الفساد فعل مرفوض لا مكان له في المنظومة الإدارية الحديثة.

يُختتم دور «التدقيق الجنائي» بوصفه أداةً إصلاحيةً تدفع نحو بناء ثقافة مستدامة للنزاهة داخل المؤسسات وفي المجتمع ككل. فيقدر ما يعيد الثقة بالأنظمة المالية، يرسّخ قيم العدالة ويهيئ بيئةً تحوّل دون تكرار ممارسات الفساد.

وبناءً على ما سبق، تنطلق الدراسة لبحث مفهوم «التدقيق الجنائي»، وأبعاده المفاهيمية والتشريعية، مع تحليل أنواعه وأدواته وإجراءاته التطبيقية في مكافحة الفساد.

### المطلب الأول: الطبيعة القانونية للتدقيق الجنائي ودوره في مكافحة الفساد

يُعرّف «التدقيق الجنائي» بأنه نشاط قانوني تحليلي يهدف إلى جمع الأدلة المرتبطة بجرائم مالية محتملة والتحقق من صحتها ضمن إطار تشريعي منظم. يقوم به مدققون جنائيون متخصصون يعملون وفق القوانين والإجراءات الجنائية السارية في الدولة المعنية.

تحدّد الطبيعة القانونية لـ«التدقيق الجنائي» وفق النظام التشريعي في كل دولة، إذ تنظّمه القوانين الوطنية والجنائية التي تضبط آلياته ومجالات تطبيقه. وتختلف هذه الأطر القانونية من بلدٍ إلى آخر تبعًا لتنوع الأنظمة القضائية ومفاهيم المسؤولية الجنائية. يلتزم المدققون الجنائيون بتطبيق

القوانين والمعايير القانونية السارية في أثناء التعامل مع الأدلة والمعلومات، لضمان سلامة النتائج ومشروعيتها. ويتطلب ذلك إمامًا دقيقًا بالقوانين الخاصة بالجرائم المالية والاحتيال والفساد، وقدرةً على توظيفها عمليًا أثناء عمليات التدقيق والتحليل.

يشكل التعاون الدولي وتبادل المعلومات أحد الأبعاد الجوهرية لطبيعة القانونية لـ«التدقيق الجنائي»، إذ يتطلب تنسيقًا بين الأجهزة القضائية والمالية والأمنية داخل الدولة ومع الهيئات الدولية. ويجري هذا التعاون وفق اتفاقيات ومعايير قانونية تنظم نقل المعلومات والإجراءات القضائية عبر الحدود<sup>(1)</sup>.

ينتج عن «التدقيق الجنائي» أثر قانوني مباشر يسهم في حماية النظام القضائي ومكافحة الجرائم المالية والفساد، الأمر الذي يستدعي من المدققين التزامًا صارمًا بالتشريعات الجنائية والمعايير الأخلاقية للمهنة. ويُعد احترام حقوق الأفراد والمؤسسات، ولا سيما حق الدفاع والمحكمة العادلة، مكونًا أساسيًا في شرعية العملية التدقيقية وضمان نزاهتها.

ويتناول هذا المطلب فرعين مترابطين: يعرف الأول مفهوم «التدقيق الجنائي» وأنواعه، بينما يركّز الثاني على دور المدققين وإجراءاتهم العملية في مكافحة الفساد.

### الفرع الأول : مفهوم التدقيق الجنائي وأنواعه

يُعدّ «التدقيق الجنائي» أعمق من «التدقيق المالي» (Financial Auditing)، إذ يمتد لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى سنوات، ويهدف إلى كشف العمليات غير المشروعة كالغش والتزوير واختلاس الأموال العامة والتحويلات المالية غير القانونية إلى الخارج. وعند ثبوت الشبهات بنتائج «التدقيق الجنائي»، تتشكل ملفات جزائية تُحال إلى الجهات القضائية المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية. تُعد حماية حقوق الأفراد والمؤسسات مبدأً أساسياً في «التدقيق الجنائي»، إذ يضمن القانون حق الدفاع والمحكمة العادلة واحترام الخصوصية وفق المعايير القانونية المعتمدة. ويتطلب فهم هذا النوع من التدقيق بحثه من زاويتين متكاملتين: اللغوية والقانونية، لتحديد أبعاده النظرية والتطبيقية.

### أولاً: مفهوم «التدقيق الجنائي» من الناحية اللغوية

يُفهم التدقيق في اللغة على أنه عملية فحص دقيقة للمستندات والدفاتر والسجلات للتحقق من مدى توافقها مع المعايير المحددة. أما «تدقيق البيانات المالية» فيُعنى بتمكين المدقق من إبداء رأيه حول مدى إعداد البيانات المالية وفق إطار تقارير مالية معتمد.

يُستنتج أن التدقيق عملية منظمة تُنفذ وفق خطة موضوعية تضمن الدقة والشمول، ويضطلع بها

(1) يوسف حمود، «مكافحة الفساد في الشرق الأوسط: التحديات والفرص»، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت، 2018، ص 90.

مدققون مؤهلون يمتلكون المؤهلات العلمية والخبرة الكافية. وتعتمد نتائج التدقيق على جمع أدلة إثبات موضوعية تشكّل الأساس العلمي للعملية<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: مفهوم «التدقيق الجنائي» من الناحية القانونية

يختلف «التدقيق الجنائي» عن «التدقيق المالي» في طبيعته ووظيفته؛ فبينما يركّز الأخير على مراجعة البيانات المالية الروتينية للتحقق من دقتها، يتجاوز الأول هذا الإطار إلى فحص الجرائم المالية المحتملة مثل الرشوة والاختلاس وهدر المال العام، سعياً لتحديد مصدر الأموال ومسارها.

يقوم «التدقيق الجنائي» على تحليل نتائج «التدقيق المالي» لتحديد الأنشطة الإجرامية وكشف المسؤولين عنها من خلال الأدلة المادية والمحاسبية، ويركّز على محورين رئيسيين: الكشف عن العمليات المشبوهة وأعمال الغشّ والسياسات المالية غير السليمة، وتحديد الجهات والأشخاص المستفيدين من تلك الممارسات.

### ثالثاً: أنواع «التدقيق الجنائي»

تتنوع أنواع «التدقيق الجنائي» تبعاً لطبيعة الجرائم والغايات التحقيقية، ومن أبرزها:

- التدقيق المالي: يركّز على التحقق من الجرائم المالية وإساءة استخدام الموارد مثل الاحتيال وتبييض الأموال والرشوة، عبر تحليل السجلات والمعاملات المالية.
- التدقيق القانوني: يهدف إلى الكشف عن انتهاكات القوانين واللوائح كقوانين الشركات والعمل والبيئة، ويعتمد فحص السجلات للتأكد من الامتثال القانوني.
- التدقيق الرقمي: يعنى بالجرائم الإلكترونية مثل الاختراقات وسرقة البيانات والاحتيال عبر الإنترنت، من خلال تحليل الأدلة الرقمية.
- التدقيق الداخلي: يُجرى داخل المؤسسات للكشف عن الانتهاكات والاختلاسات وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية.
- التدقيق الضريبي: يركّز على كشف التهرب والتلاعب في الإقرارات المالية للتحقق من الالتزام بالتشريعات الضريبية.

### الفرع الثاني : دور المدققين و إجراءات التدقيق

تهدف إجراءات التدقيق إلى تنفيذ «التحقيق الجنائي» على نحوٍ عادلٍ ومنهجي يوفّر للمحاكم أدلةً موثوقةً تمكّنها من اتخاذ القرار السليم. وعليه، فإن احترام حقوق الأفراد والالتزام بالقوانين واللوائح

(1) جمال خضر أحمد ، « مكافحة الفساد : النظرية و التطبيق ، الطبعة الأولى ، دار النشر الجامعية ، بيروت، 2010، ص 120.

القضائية في كل دولة يشكّل الإطار الناظم لشرعية كل خطوة إجرائية. يتولّى «المدققون الجنائيون» إدارة «التدقيق الجنائي» (Forensic Auditing) وفق منهجية مهنية داخل الأجهزة القضائية والهيئات الحكومية ومكاتب الخبرة الخاصة ضمن إطار قانوني يضمن النزاهة والموضوعية، وبناءً على ما سبق تتحدد مسؤولياتهم العملية وأثرهم المؤسسي.

### أولاً: دور «المدققين الجنائيين».

تتكامل أدوار «المدقق الجنائي» ضمن سلسلة تبدأ بجمع الأدلة وفحص السجلات واستجواب الأطراف المعنية، ثم تحليل المعطيات المالية والرقمية والتحقق من الوثائق لاشنقاق النتائج، لتتبلور في تقارير مفصلة ترفع إلى الجهات المختصة، وتُدعم بشهاداتٍ خبيرة أمام القضاء عند الحاجة. وفي السياق ذاته يعزّز التعاون المؤسسي مع الشرطة والنيابات والخبراء الفنيين جودة النتائج، بينما تساهم الاستشارات الوقائية في ترسيخ الرقابة الداخلية ورفع جاهزية الامتثال.

يقتضي أداء «التدقيق الجنائي» مزيجاً من الكفاءة القانونية والمحاسبية مع إلمامٍ بأساليب جمع الأدلة وتحليلها وتوثيقها، والعمل ضمن فرقٍ متعددة التخصصات لضمان صلاحية النتائج. ومن ثم يتبين أن بناء الخبرة العملية يشكّل شرطاً مباشراً لسلامة الاستنتاجات.

تُعد الحيادية والموضوعية شرطاً ملازماً لعمل «المدقق الجنائي»، إذ تقوم عملية التقييم على الوقائع الموثقة بعيداً عن المؤثرات الشخصية أو المؤسسية. يهدف هذا العمل إلى إحالة المسؤولين إلى المساءلة وترسيخ الثقة في منظومة العدالة، بما يعزّز النزاهة والشفافية داخل المؤسسات ويحدّ من فرص التلاعب المالي. ويقتضي السياق العملي التزاماً صارماً بأخلاقيات المهنة وحفظ السرية والقدرة على إدارة الضغط الزمني دون إخلال بجودة الفحص، وبناءً على ما سبق يتكوّن معيار الثقة العامة بتقارير التدقيق. في المحصلة، يمثّل «المدقق الجنائي» ركيزةً لفاعلية منظومة العدالة الحديثة بما يتيح من كشفٍ منهجيٍّ للجرائم المالية وترسيخٍ عمليٍّ لمبدأ المساءلة.

### ثانياً: إجراءات «التدقيق الجنائي».

تبدأ العملية بتحديد الهدف والنطاق وصياغة فرضيات العمل، ثم تُجمع المعلومات من السجلات والبيانات والشهادات وفق ضوابط قانونية، لتدخل مرحلة التحليل المالي والرقمي والتحقق الوثائقي. وعلاوةً على ذلك يُقَيّم صدق الشهادات وتُصدر الأذون اللازمة للتفتيش والاستدعاء حيث تقتضي القواعد، قبل أن تُصاغ النتائج في تقريرٍ نهائيٍّ تُرْفَع على أساسه التوصيات وتباشر المتابعة القضائية عند توافر أدلة كافية<sup>(1)</sup>. وبناءً على ما سبق يتضح أن انتظام هذه السلسلة يضمن انتقالاً

(1) فاطمة عبد الحميد، «التحديات المستقبلية في مكافحة الفساد: دروس مستفادة وتوجهات مستقبلية»، الطبعة الثانية، دار الشروق، عمان، 2021، ص 123.

متسقًا من المعلومة إلى الدليل ومن الدليل إلى الحكم.

**ثالثًا: الأطر التشريعية الناظمة لـ«التدقيق الجنائي».**

تتباين المرجعيات القانونية بين الدول، ومع ذلك يبرز نسقٌ مشترك يضم «قانون الإجراءات الجنائية» بوصفه محددًا لمسار التحقيق وجمع الأدلة، و«قوانين الجرائم المالية» التي تضبط الرشوة وغسل الأموال والتزوير، و«قوانين حماية البيانات والسرية» التي تضمن الخصوصية وتحدد نطاق النفاذ إلى المعلومات، فضلًا عن «قوانين التحقيقات الضريبية» التي تنظم تتبّع المخالفات المالية في المجال الضريبي<sup>(1)</sup>. ومن ثم يمكن التأكيد أن التكامل بين هذه القواعد يمنح تقارير التدقيق حجيةً فنيةً داخل المحاكم. يتقاطع هذا الإطار القانوني مع الممارسة اليومية، إذ يتيح جمع الأدلة وتحليل التدفقات المالية غير المشروعة وتوثيق الانتهاكات ضمن مسار مشروع يُمكن القضاء من الاعتماد على النتائج بثقة<sup>(2)</sup>. نتيجةً لذلك تُعدّ الشهادات والتقارير الفنية التي يقدمها «المدققون الجنائيون» سندًا معتبرًا في دعاوى، فتتقوى قدرة القضاء على المعاقبة العادلة لمرتكبي الجرائم المالية.

وخلاصة القول أن «التدقيق الجنائي» يشكل أداةً مؤسسيةً لحماية النظام المالي وتعزيز الشفافية، إذ ينتج معرفةً قابلةً للاعتماد القضائي ويسهم في بناء منظومةٍ عادلةٍ ومستقرة.

### المطلب الثاني: تأثير دور التدقيق الجنائي على عملية مكافحة الفساد

يتقاطع «التدقيق الجنائي» مع مبدأ «العدالة المالية»، إذ يسعى إلى تحقيق توازنٍ بين الوقاية من الفساد وتطبيق العدالة من خلال محاسبة المتورّطين قانونيًا ضمن منظومة رقابية عادلة.

يتجاوز أثر «التدقيق الجنائي» البعد الاقتصادي إلى بُعدٍ مؤسسيٍّ أوسع، إذ يشكل عاملاً محفزًا للابتكار والتحسين المستمر. فمن خلال التقييم الدقيق للأداء تنشأ بيئة تشجّع على تطوير العمليات واعتماد أساليب أكثر كفاءة واستدامة. وبناءً على ذلك، يتواصل أثر «التدقيق الجنائي» عبر الزمن بوصفه محفزًا دائمًا لتحسين الأداء وتعزيز الكفاءة المؤسسية. ويتميز هذا الأثر بتنوّعه، إذ يمتد تأثيره من المستويات الإدارية الداخلية إلى المجتمع الأوسع من خلال ترسيخ ثقافة المساءلة والنزاهة<sup>(3)</sup>.

(1) علي أحمد، «فعالية إستراتيجيات مكافحة الفساد في المجتمعات العربية»، الطبعة الأولى، دار المحروسة، القاهرة، 2020، ص 145.

(2) إبراهيم المناوي، «الفساد و الإصلاح السياسي في الدول العربية»، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2010، ص 165.

(3) عبد الرحمن الحسن، «الفساد و القانون في لبنان : تحليل قانوني واقتصادي»، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2019، ص 78.

تُسهّم نتائج «التدقيق الجنائي» في تعزيز استقرار الأسواق المالية وجذب الاستثمارات، إذ يُطمئن المستثمرين إلى نزاهة البيئة الاقتصادية وشفافيتها، ويحدّ من المخاطر الناتجة عن الفساد وسوء الإدارة. وفي إطارٍ أوسع، يشكّل «التدقيق الجنائي» محفّزاً لاعتماد التفكير الاستراتيجي في إدارة العلاقات المؤسسية، إذ يعزّز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. على المستويين الفردي والجماعي، يُسهّم «التدقيق الجنائي» في رفع الوعي المجتمعي بقضايا النزاهة والمساءلة، فيولّد حافزاً جماعياً للمشاركة في مكافحة الفساد وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة.

وخلاصة القول إنّ تأثيرات «التدقيق الجنائي» تتجاوز حدود الرقابة المالية لتسهّم في تطوير الأفراد والمؤسسات معاً، عبر بناء ثقافةٍ مؤسسيةٍ دائمة تشجّع على النزاهة والمساءلة وتدعم مسار التنمية المستدامة. ومن ثمّ يتّضح أنّه يشكّل رافعةً أساسيةً نحو مجتمعٍ أكثر عدالةً واستقراراً.

ويتوزّع هذا المطلب على فرعين متكاملين: يتناول الأول «التأثيرات القانونية للتدقيق الجنائي»، بينما يركّز الثاني على «أثر التدقيق في تعزيز نزاهة القضاء».

### الفرع الأول : التأثيرات القانونية للتدقيق الجنائي

يشكّل «الدور القانوني للتدقيق» محوراً أساسياً في ضمان التزام المؤسسات بالقوانين والأنظمة السارية، إذ يُعدّ الأداة الرقابية التي تربط بين الامتثال القانوني والمسؤولية المؤسسية<sup>(1)</sup>.

أولاً: التحقق من الامتثال القانوني. يُعدّ «التدقيق القانوني» وسيلة رقابية فعّالة لضمان اتساق الأنشطة التشغيلية للمؤسسة مع القوانين واللوائح النافذة، إذ يُراجع المدقق جميع العمليات للتأكد من تطابقها مع الأطر التشريعية المعمول بها.

ثانياً: تقييم المخاطر القانونية. يقدّم التدقيق تقييماً موضوعياً للمخاطر المحتملة التي قد تنشأ عن الإخلال بالقوانين، فيحلّل العقوبات المترتبة ويقترح التدابير الوقائية التي تقلّل من حدّتها.

ثالثاً: فحص العمليات الداخلية. يختبر التدقيق فاعلية تطبيق السياسات القانونية داخل المؤسسة ومدى التزام الإدارات بتنفيذها بما يعزّز الانضباط المؤسسي.

رابعاً: التحقق من تطبيق التشريعات. يساهم التدقيق في تحليل السجلات والوثائق القانونية للتأكد من مطابقة الإجراءات المؤسسية للمتطلبات التشريعية، مما يعزّز المشروعية القانونية للأداء المؤسسي.

خامساً: حماية المصالح القانونية. يسهم التدقيق في حماية مصالح المؤسسة من خلال الكشف

(1) عابد محمد صباح ، القانون ومكافحة الفساد، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2019 ، ص 116.

المبكر عن التجاوزات القانونية وتقديم التوصيات المناسبة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية والقضائية.

سادساً: الالتزام بمتطلبات التقارير المالية. يتولى التدقيق التحقق من التزام المؤسسة بمعايير الإفصاح المالي والقوانين المنظمة لإعداد التقارير، بما يضمن الشفافية ويعزز ثقة الجهات الرقابية والمجتمع المالي.

سابعاً: التفاعل مع الهيئات التنظيمية. يشكل التدقيق جسراً مؤسسياً للتواصل مع الجهات الرقابية، إذ تُقدّم التقارير الدورية كوسيلة لإثبات الامتثال القانوني وتعزيز التعاون بين المؤسسة والهيئات التنظيمية.

ثامناً: تعزيز النزاهة المؤسسية والسمعة. تؤدي نتائج التدقيق إلى رفع مستوى النزاهة المؤسسية، إذ تُرسخ الثقة العامة وتُكسب المؤسسة سمعةً إيجابيةً في بيئتها القانونية والاقتصادية.

تاسعاً: الاستجابة للتغيرات التشريعية. يُمكن التدقيق المؤسسة من مواكبة التطورات القانونية عبر رصد التغييرات التشريعية وتحديث سياساتها الداخلية بما ينسجم مع أفضل الممارسات.

عاشراً: الاستعداد للتحقيقات والتفتيش. يُهيئ التدقيق المؤسسة لمواجهة عمليات التفتيش والتحقيق القانوني عبر ضبط الإجراءات الوقائية وتقليل احتمالات وقوع التجاوزات.

وبناءً على ما سبق، يتبين أن «الدور القانوني للتدقيق» لا يقتصر على المتابعة الإجرائية فحسب، بل يمتد ليشكل آليةً تكامليةً لضمان الامتثال القانوني، وتحقيق الحوكمة الرشيدة، وصون سمعة المؤسسة في محيطها المؤسسي والاقتصادي

### الفرع الثاني : تأثير التدقيق على القضاء وتحقيق العدالة

في عصرٍ تتسارع فيه التقنيات وتتنوع الأساليب المستخدمة في ارتكاب الجرائم المالية، برز «التدقيق الجنائي» بوصفه أداةً مركزيةً في كشف تلك الجرائم وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، متحولاً من وسيلة رقابية إلى ركنٍ فاعلٍ في تحقيق العدالة المالية. يتضح من ذلك أن دور «التدقيق الجنائي» يتجاوز مجرد كشف الجرائم المالية إلى المشاركة الفعلية في إحالة الجناة للعدالة وتعزيز الشفافية ضمن المنظومة المالية. وعليه، فإنّ وظيفته تتكامل مع الرقابة المؤسسية لتحقيق عدالة ماليةٍ شاملةٍ تُعيد الثقة إلى النظام الاقتصادي.

### أولاً: «تعزيز ثقافة المساءلة» داخل الأجهزة الحكومية.

يسهم «التدقيق الجنائي» في ترسيخ ثقافة المساءلة الحكومية عبر كشف الفساد والتلاعب في الأنشطة المالية والإدارية، من خلال فحص السجلات والتحقيق في التصرفات التي تمسّ الموارد

العامّة. ويحلّل المدقق الأدلة ويُعدّ تقارير دقيقة تُشكّل أساساً للإجراءات القانونية، مما يُمكن الجهات الرقابية من تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسسية بوضوح. وبذلك يتحوّل التدقيق إلى أداة لتوجيه العدالة نحو محاسبة المتورّطين وتفعيل الإصلاح الإداري عبر تحسين الأنظمة والإجراءات. كما يتيح نشر نتائج التدقيق إشراك المواطنين في مراقبة الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية العامّة. ومع مرور الزمن يُسهم هذا الدور في رفع الوعي الأخلاقي وترسيخ الامتثال، مما ينعكس إيجاباً على سمعة الدولة داخلياً وخارجياً ويقود إلى تحوّل ثقافيٍّ مؤسسيٍّ يفضّل النزاهة على المصلحة الخاصة.

### ثانياً: «كشف الجرائم المالية وتقديم الجناة إلى العدالة».

يبدأ دور «التدقيق الجنائي» بكشف الجرائم المالية من خلال تحليل السجلات والبيانات واكتشاف التناقضات التي قد تُشير إلى نشاطٍ غير قانوني. ثم ينتقل إلى مرحلة جمع الأدلة وتحليلها لتكوين صورةٍ شاملةٍ تساعد السلطات القضائية على تحديد نطاق الجريمة والمسؤولين عنها. ويتعاون فريق التدقيق تعاوناً وثيقاً مع الجهات القضائية لتقديم تقارير مفصلة تسهم في فهم وقائع القضايا وتعزيز فعالية المحاكمة. كما يحدّد التدقيق المسؤوليات بدقة، فيحمّل المتورّطين تبعات أفعالهم القانونية. وبفضل دقة التحليل والمستندات المقدّمة، يمكن للنيابات والمحاكم الاعتماد على نتائج التدقيق في إصدار الأحكام. وتتوسع وظيفة التدقيق لتشمل تحقيق العدالة المالية عبر تقدير الخسائر واسترداد الأموال المهدورة، مما يعزّز الثقة العامّة ويقوّي الرقابة الوقائية ضد الجرائم المستقبلية. وفي هذا الإطار يُعدّ كشف التزوير والاحتيال المالي من أبرز تطبيقات التدقيق الجنائي، إذ تُجمع الأدلة الرقمية والمحاسبية وتوثّق قانونياً لتُستخدم أمام المحاكم، فيتحقّق بذلك مبدأ المساءلة ويُصان النظام المالي من العبث (1).

وخلاصة القول إنّ «التدقيق الجنائي» يشكّل ركيزةً لإرساء العدالة وتعميق الوعي المؤسسي بقيم النزاهة والمساءلة، غير أنّ فاعليته ما تزال رهينةً بتجاوز العقوبات التشريعية والتنظيمية التي تعترض تطبيقه في بعض الأنظمة. ومن ثمّ تبرز الحاجة إلى تحليل هذه التحديات دراسةً علميةً منهجيةً تمهيداً لمعالجتها في المبحث التالي.

(1) محمد علي سويلم، السياسة الجنائية في مكافحة جرائم المال العام، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2019، ص 245.

## المبحث الثاني: التحديات التي تواجه التدقيق الجنائي والحلول الممكنة

تواجه فرق التحقيق، في سياق تطبيق «التدقيق الجنائي»، مجموعةً من التحديات البنيوية التي تعيق فاعلية العملية وتختبر قدرة النظام الرقابي على التكيف مع البيئات القانونية المتغيرة.

تتبع أولى العقبات من الطبيعة المعقدة للبيئة القانونية التي يعمل ضمنها «فريق التدقيق الجنائي»، إذ يواجه تشابكًا في النصوص وتعددًا في اللوائح المتبدلة باستمرار. ويقتضي ذلك قدرةً عالية على تفسير النصوص، وضبط الإجراءات بما يضمن الامتثال، إضافةً إلى تحديثٍ دائمٍ للمعرفة بالتشريعات المستجدة.

ومن أبرز التحديات ضعف التعاون الدولي، إذ تصطدم القضايا المالية ذات الطابع الجنائي بالحوازر السيادية والقانونية بين الدول. ويؤدي غياب التنسيق المؤسسي إلى إبطاء التحقيقات وتقييد تبادل الأدلة، مما يستدعي تطوير آليات دولية للتعاون القضائي وتفعيل اتفاقيات تبادل المعلومات لضمان الشفافية العابرة للحدود.

كما تمثل الشبكات المالية الحديثة بتعقيدها وتعدد أطرافها تحديًا جوهريًا أمام «التدقيق الجنائي»، إذ يصعب تتبع حركة الأموال عبر المنصات الرقمية والمراكز المالية المتداخلة. ومع تسارع التطورات التقنية، بات تحليل المعاملات المالية يتطلب خبرات متخصصة في علوم البيانات واستخدام أدوات «التحليل البياني» (Data Analytics) لكشف الأنماط الخفية والعمليات غير المشروعة.<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول: تحديات إجراءات القانون الجنائي في عملية التدقيق الجنائي

تواجه عمليات «التدقيق الجنائي» في بعض الحالات ضغوطًا سياسية واقتصادية، لا سيّما عندما تتصل بشخصيات ذات نفوذ أو بمسؤولين رفيعي المستوى. وتنعكس هذه الضغوط على استقلالية فرق التحقيق، فتضعها أمام محاولاتٍ للتأثير في مسار العدالة أو توجيه نتائجها.

ومع التسارع التكنولوجي الذي يشهده العالم، تبرز حماية البيانات والأمن السيبراني كتحديين محوريين أمام عمليات «التدقيق الجنائي». فعملية جمع وتحليل «البيانات الضخمة» (Big Data) قد تتعرض لهجمات إلكترونية معقدة، ما يستلزم اعتماد بروتوكولات أمان متقدمة وأنظمة حماية متطورة تضمن سلامة الأدلة الرقمية ومصداقيتها أمام القضاء.

وعلى المستويين الوطني والدولي، تظهر تحديات مؤسسية ناجمة عن ضعف التنسيق بين الجهات

(1) محمد السامرائي الدراج، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 196.

المعنية وتباين الفهم لأهداف التحقيق. ويُحتم ذلك على فرق «التدقيق الجنائي» تعزيز قنوات الاتصال وبناء شراكات فعّالة مع الأجهزة الرقابية والقضائية لتوحيد المعايير والإجراءات وتحقيق التكامل في تبادل المعلومات.

ويتناول هذا المطلب فرعين مترابطين: يُعنى الأول بـ«التحديات القانونية والتشريعية للتدقيق الجنائي»، بينما يركّز الثاني على «التحديات التكنولوجية والفنية» التي تواجه آليات تطبيقه في البيئات المعاصرة.

### الفرع الأول : التحديات القانونية والتشريعية

في سياق مكافحة «الجريمة المالية» و«الفساد»، يواجه فريق «التدقيق الجنائي» تحديات قانونية معقّدة تتبع من تشابك القوانين الوطنية والدولية وتفاوت الأنظمة القضائية. ويقتضي التعامل مع هذه التعقيدات امتلاك فهم عميق للنظم القانونية والقدرة على المواءمة بين الإطارين المحلي والدولي بما يضمن سلامة الإجراءات وتحقيق العدالة.

تتجلى التحديات القانونية في مجموعة من المحاور المترابطة<sup>(1)</sup>، أبرزها التغيّرات المستمرة في القوانين واللوائح التي تفرض على فرق التدقيق تحدياً دائماً لخبرتها وفهمها للتشريعات المستجدة. كما تواجه هذه الفرق تفاوتاً بين القوانين الوطنية والدولية، ما يخلق صعوبة في تحقيق التوازن بين الامتثال المحلي والالتزام بالمعايير الدولية. ويزداد التعقيد مع غموض المصطلحات القانونية وتعدّد تفسيراتها القضائية، الأمر الذي يتطلب مهارة عالية في التحليل القانوني وتفسير النصوص. وتتأثر العملية أحياناً بالضغوط السياسية التي قد تغيّر التشريعات أو تؤثر على استقلالية التحقيقات، وهو ما يستدعي حياً تاماً من فرق التدقيق لحماية مصداقية النتائج. كذلك تُعدّ مسألة التحقق من توافق التشريعات المحلية مع القوانين الدولية تحدياً إضافياً، نظراً لما تتطلبه من مراجعة دقيقة لضمان الانسجام القانوني. كما تفرض تعقيدات الإجراءات الجنائية عبئاً على فرق التدقيق في ما يخص جمع الأدلة، والتحقق من مشروعيتها، وضمان حقوق المتهمين أثناء التحقيق. وتزداد الصعوبة في ظل تفاوت النظم القضائية وبطء بعض الإجراءات، مما يدفع فرق التدقيق إلى تطوير آليات مرنة للتعامل مع الثغرات المؤسسية. وفي بعض الحالات، تتطلب طبيعة القضايا التعامل مع دلائل سرية أو بيانات محمية، ما يفرض التزاماً صارماً بمعايير الأمان القانوني واحترام الخصوصية دون الإخلال بمبدأ العدالة.

تمثّل هذه التحديات جزءاً جوهرياً من بنية العمل القانوني في التحقيقات المالية، ويتطلّب تجاوزها من فرق «التدقيق الجنائي» قدرًا عاليًا من الحذر والمرونة والابتكار. فنجاح العملية لا يقوم على

(1) إياد محمد الدوري، الآليات المستحدثة لمكافحة جرائم الفساد: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 166.

الفهم القانوني فحسب، بل على قدرة الفريق في التكيف مع التغيرات التشريعية، وتحديث أدواته التحليلية، والحفاظ على استقلالته المهنية بما يضمن استمرارية الكفاءة في مكافحة الفساد وتحقيق العدالة

### الفرع الثاني : التحديات التكنولوجية و الفنية

يواجه «التدقيق الجنائي» جملةً من التحديات التي تعكس طبيعة الجرائم المالية والاحتيال المعقّدة التي يسعى إلى كشفها. وتُعدّ هذه التحديات متعددة المستويات، تجمع بين أبعاد تكنولوجية وتشريعية ومؤسسية تفرض على المحققين الماليين تطوير أدواتهم وأساليبهم باستمرار<sup>(1)</sup>.

أول هذه التحديات يتجسّد في التعقيد الناتج عن التطور التكنولوجي المتسارع، إذ أدّت التحوّلات الرقمية إلى ظهور وسائل جديدة للتلاعب والاحتيال تتجاوز الأطر التقليدية للرقابة. ومع انتشار «التشفير» (Encryption) و«العملات الرقمية» (Cryptocurrencies) وأساليب التحايل على أنظمة الحماية الإلكترونية، أصبح لزاماً على المدققين الجنائيين تطوير مهاراتهم التقنية واستخدام أدوات التحليل الرقمي لمواكبة هذه البيئة المتغيّرة.

ويترافق هذا التعقيد مع تطوّر نوعي في أساليب الاحتيال، حيث يلجأ الجناة إلى تقنيات دقيقة في التلاعب بالسجلات المالية والمعلومات المحاسبية. أصبحت الجرائم المالية أكثر تعقيداً بفضل استخدام أدوات تحليل بيانات مزيفة وأنظمة حسابية خادعة، ما يجعل اكتشافها يتطلب خبرة ميدانية عالية واستعانة ببرامج متخصصة في تحليل الأنماط المالية غير الطبيعية.

كما يشكّل محدودية الموارد تحدياً مؤسسياً آخر أمام فعالية «التدقيق الجنائي»، إذ تحتاج العملية إلى وقتٍ طويل وجهدٍ بشري وتقنياتٍ مالية متقدمة. وتواجه المؤسسات صعوبات في تخصيص الميزانيات اللازمة لنقوية فرق التحقيق، أو استقطاب الخبرات المتخصصة، أو توفير التدريب المستمر الذي يضمن تحديث كفاءات المدققين بما يتلاءم مع المستجدات التقنية.

وتتسع دائرة التحديات لتشمل ضعف التعاون الدولي في القضايا العابرة للحدود، إذ إنّ الجرائم المالية كثيراً ما تتورط فيها أطراف وشركات منتشرة في أكثر من دولة. ويواجه المدققون صعوبات في تبادل الأدلة والمعلومات وتوحيد الإجراءات القانونية، ما يجعل التعاون القضائي الدولي عنصراً حاسماً في تعزيز كفاءة التحقيقات ومكافحة غسل الأموال والاحتيال العابر للحدود.

ويُضاف إلى ذلك التفاوت في التشريعات والقوانين التي تنظّم عمليات التدقيق الجنائي، إذ تختلف الأنظمة القانونية من بلدٍ لآخر وتفرض التزاماتٍ متباينة في إجراءات التحقيق وجمع الأدلة.

(1) أحمد عبد الله المراغي، دور القانون الجنائي في مكافحة الفساد السياسي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 187 .

ويتطلب هذا الواقع معرفةً معمّقة بالقوانين المحلية والدولية مع الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، لضمان شرعية الأدلة ومقبوليتها أمام القضاء (1).

تمثّل هذه التحديات مجتمعةً بيئة عملٍ معقّدة لفرق «التدقيق الجنائي»، غير أنّ تطوير أدوات التعاون بين الجهات الرقابية، وتكثيف التدريب على استخدام التقنيات الحديثة، وتحديث الإطار التشريعي بما يتلاءم مع الجرائم المالية الرقمية، يشكّل مسارًا ضروريًا لتعزيز فاعلية التدقيق وتحقيق العدالة المالية.

وفي ضوء ما تقدّم، يبرز دور التوجيهات المستقبلية في رسم مسارٍ استراتيجي لتطوير وظائف «التدقيق الجنائي»، من خلال استشراف التحديات المستجدة المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة والتحوّلات الاقتصادية العالمية. ويغدو تعزيز الكفاءة الرقمية وتكامل التشريعات ركيزتين أساسيتين لتفعيل دوره في مواجهة الجرائم المالية المقبلة.

### المطلب الثاني: الحلول لتفعيل التدقيق الجنائي في تحقيق مستقبل زاهر

في ظل التحديات البنوية التي تواجه الاقتصادات العالمية، أصبح تفعيل «التدقيق الجنائي» ضرورةً لضمان استقرار المنظومات المالية وحماية أسس التنمية. يشكّل «الفساد المالي والاقتصادي» أحد أبرز العوائق أمام النمو المستدام، إذ يضعف الثقة بالمؤسسات ويقوّض العدالة التوزيعية. من هنا، يبرز التدقيق الجنائي كأداة استراتيجية لمكافحة الفساد وتعزيز مقومات الاقتصاد الشفاف والمستدام.

يقوم «التدقيق الجنائي» على توظيف مهاراتٍ تقنية وقانونية متخصصة في التحقيقات المالية لكشف الجرائم الاقتصادية وجمع الأدلة وتوثيقها بما يتيح ملاحقة المتهمين أمام القضاء. ويرمي هذا المسار إلى حماية المجتمع والنظام المالي من جرائم الاحتيال و«غسل الأموال» (Money Laundering) وتهريبها، مع ترسيخ قيم العدالة والمساءلة كمرتكز للاستقرار المالي (2).

إنّ تفعيل «التدقيق الجنائي» يعزز الشفافية والمساءلة داخل النظام المالي، ويسهم في ترسيخ الثقة بين المستثمرين والمؤسسات. فعندما تتوافر منظومة رقابية قوية، يصبح الفساد أكثر كلفة وأقل احتمالاً، مما ينعكس على ازدهار بيئة الأعمال واستقرار الأسواق. ومن ثمّ، يتحوّل التدقيق الجنائي إلى أداةٍ فاعلة ترفع مستوى الثقة العامة وتدعم النمو الاقتصادي المستدام (3).

(1) أمين مصطفى، الإجراءات الجنائية، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، مصر، 2022، ص 320.

(2) يوسف زيدان، دور التدقيق الجنائي في مكافحة الفساد المالي: تحديات وفرص، الطبعة الأولى، مجلة الحوكمة والتنمية، مصر، 2018، ص 12.

(3) أمير محمد، تطبيقات التدقيق الجنائي في مكافحة الفساد الاقتصادي: دراسة حالة في لبنان، الطبعة الأولى، مجلة الاقتصاد والتنمية العربية، الجزائر، 2018، ص 3.

يتطلب بناء مستقبل اقتصادي مزدهر اعتماد استراتيجية وطنية ودولية متكاملة لتفعيل «التدقيق الجنائي»، تقوم على إصلاحات تشريعية تعزز مكافحة الفساد، وتطوير أطر التعاون الدولي لتبادل المعلومات والأدلة، وترسيخ ثقافة الشفافية في القطاعات المالية. كما تشمل هذه الاستراتيجية بناء القدرات البشرية من خلال التدريب المتخصص، وتوفير الموارد التقنية والمالية اللازمة، وتشجيع آليات الإبلاغ الآمن عن الفساد كجزء من منظومة الحوكمة الرشيدة.

وعليه، فإن تطبيق هذه الاستراتيجية الشاملة من شأنه أن يعزز متانة النظام المالي ويدفع نحو تنمية اقتصادية مستدامة. ف«التدقيق الجنائي» الفعال يخلق بيئة قائمة على النزاهة والشفافية، ويعيد الثقة في المؤسسات الاقتصادية، مما يساهم في جذب الاستثمارات وتعميق النمو طويل الأمد القائم على العدالة والمساءلة.

### الفرع الأول: دور التعاون الدولي في التدقيق الجنائي لمكافحة الفساد

يشكل التعاون الدولي أحد الركائز الأساسية في مجال «التدقيق الجنائي» لمواجهة الفساد العابرة للحدود. فالفساد ظاهرةً متشابكة تتجاوز الإطار الوطني لتتخذ طابعاً دولياً معقداً، ما يجعل مكافحته مرهوناً بتنسيق الجهود القانونية والرقابية عبر الدول. يقوم هذا التعاون على تبادل المعلومات، وتطوير الأطر القانونية، وتوحيد المعايير المهنية لضمان فعالية التحقيقات المالية العابرة للحدود.

يتصدّر تبادل المعلومات والبيانات المالية قائمة أدوات التعاون الدولي، إذ يُعدّ حجر الزاوية في كشف الجرائم العابرة للحدود. يسمح هذا التبادل بتشارك المعطيات المتعلقة بالتحقيقات الجارية، وهويات المشتبه فيهم، ومسارات الأصول المالية المشبوهة. ومن خلال هذا التواصل الفعال بين الجهات الرقابية، تتضاعف فرص الكشف المبكر عن الجرائم وتعزيز كفاءة التحقيقات المشتركة.

ويأتي إبرام «اتفاقيات التعاون القانوني الدولي» كإطار مؤسسي يوفّر الشرعية والإلزام لتلك الجهود. فهذه الاتفاقيات تسهّل عمليات «تسليم المجرمين» (Extradition) وتبادل الأدلة والوثائق القضائية، كما تساهم في توحيد الإجراءات والمعايير القانونية الخاصة بالتدقيق والتحقيق. وبذلك تتحقق بنية قانونية متكاملة تُعزّز الانسجام في الممارسات وتقلّل من فجوات العدالة بين الأنظمة الوطنية<sup>(1)</sup>.

ويتوسّع التعاون الدولي ليشمل الدعم الفني والتدريب، خصوصاً للدول النامية أو ذات القدرات المحدودة في مجال «التدقيق الجنائي». فالمشاركة في الخبرات وتبادل الكفاءات وتوفير الموارد التقنية تُسهم في بناء قدرات محلية قادرة على إجراء التحقيقات المالية باحترافية، ما يعزّز العدالة ويضمن استدامة جهود مكافحة الفساد.

(1) سارة عبد الله، تحليل أهمية التدقيق الجنائي في مكافحة الفساد المالي وتحقيق الشفافية، الطبعة الأولى، مجلة الاقتصاد والتنمية، الجزائر، 2021، ص 24.

كما يُسهم التعاون الدولي في توحيد وتبني «المعايير الدولية» (International Standards) الخاصة بالتدقيق الجنائي ومكافحة الفساد. تمنح هذه المعايير إطارًا توجيهيًا يضمن الشمولية والاتساق في تنفيذ الإجراءات، وتكرس مبادئ الشفافية والمساءلة كقيمة حاكمة في الممارسات المالية الدولية، مما يرفع من مستوى الثقة المتبادلة بين الدول والمؤسسات

### الفرع الثاني : تعزيز الأمن المالي لمكافحة الفساد

يُشكل تعزيز «الأمن المالي» ومكافحة «الفساد» أساسًا جوهريًا لبناء مستقبل اقتصادي مستدام، ويبرز «التدقيق الجنائي» كأحد أهم الأدوات التي تُسهم في تحقيق هذا الهدف عبر آلياتٍ متعدّدة تُوحّد بين الكشف، والردع، والإصلاح المؤسسي.

يبدأ دور التدقيق الجنائي بمرحلة الكشف، إذ يُستخدم كأداة دقيقة لاكتشاف الممارسات غير القانونية ورصد الأنماط المالية المشبوهة. يعتمد المدققون على تحليل السجلات المحاسبية والبيانات الرقمية لتحديد مسارات الأموال ومصادر الخلل المالي، مما يعزّز قدرة المؤسسات على منع التلاعب المالي قبل تفاقمه.

يلي الكشف طورُ التحقيق والمساءلة، حيث يعمل المدقق الجنائي على تجميع الأدلة وتحليلها بمنهجية قانونية دقيقة لتحديد المسؤوليات. وتُرفع النتائج إلى الجهات القضائية وهيئات مكافحة الفساد التي تتولّى ملاحقة الجناة، ما يعزّز ثقافة المساءلة ويُكرّس مبدأ أنّ الجرائم المالية لا تمر دون عقاب.

ولا يقتصر دور التدقيق الجنائي على المعالجة القضائية، بل يمتدّ إلى تطوير السياسات والإجراءات المالية داخل المؤسسات. فحين تُكشف الثغرات في أنظمة الرقابة أو في تطبيق القوانين، تُقدّم توصيات إصلاحية ترفع من مستوى الأمان المالي وتدعم ثقافة النزاهة في إدارة الموارد.

كما يُسهم التدقيق الجنائي في نشر الوعي وتعزيز الثقافة القانونية داخل بيئات العمل. إذ يقوم الخبراء بتدريب العاملين على السلوك الأخلاقي والامتثال المالي، ويزوّدون الإدارات بالتوجيهات اللازمة للحد من المخاطر والاحتيال، مما يحوّل الوعي إلى أداة وقائية تحصّن المؤسسات ضد الفساد.

ويُعدّ بناء الثقة والشفافية في النظام المالي أحد أبرز آثار التدقيق الجنائي، إذ يُعيد الثقة بين المؤسسات والمستثمرين والمواطنين. فاستقرار البيئة المالية لا يتحقق إلا حين يشعر الفاعلون الاقتصاديون بموثوقية الأنظمة وقدرتها على حماية حقوقهم وضمان النزاهة في التعاملات<sup>(1)</sup>.

(1) نوفل الصفو، بحوث في القانون الجنائي المقارن، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 2010، ص 189.

كما يُسهم التدقيق الجنائي في خفض التكاليف والخسائر الناتجة عن الممارسات الاحتياطية عبر الكشف المبكر للانتهاكات. فالكشف السريع يقلل من الأضرار المالية، ويعزز كفاءة الإنفاق، ويحمي المؤسسات من تبعات سوء الإدارة أو الإهمال المالي. ويؤدي وجود نظام تدقيق جنائي فعال إلى ردع مسبق ضد الفساد، إذ يخلق وعياً عاماً بأن المراقبة قائمة وأن الإفلات من المساءلة غير ممكن. يتحوّل الردع هنا إلى عنصر وقائي يسهم في ترسيخ ثقافة الالتزام بالقانون. كما يضمن التدقيق الجنائي الامتثال للقوانين والأنظمة المالية، من خلال مراقبة تنفيذ المؤسسات للمعايير القانونية والمهنية. ويؤدي هذا الامتثال إلى تقليص فرص الفساد وتحسين جودة الحوكمة المؤسسية.

ومن النتائج البعيدة المدى للتدقيق الجنائي تعزيز السمعة المؤسسية، إذ يُظهر التزام الشركات بمكافحة الفساد رغبتها في ترسيخ النزاهة والشفافية. وتنعكس هذه السمعة الإيجابية في زيادة الثقة العامة وجذب المستثمرين، ما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

بناءً على ما سبق، يتضح أن «التدقيق الجنائي» يشكّل أداةً شاملة لتعزيز الأمن المالي ومكافحة الفساد، من خلال الجمع بين الوقاية والكشف والإصلاح. وبذلك يساهم في بناء بيئة اقتصادية قائمة على النزاهة والشفافية، قادرة على تحقيق استقرارٍ طويل الأمد ونموٍ مستدام.

## الخاتمة

تكشف هذه الدراسة عن الدور المحوري الذي يؤديه «التدقيق الجنائي» في منظومات مكافحة الفساد، إذ يتيح توثيق العمليات المالية والتحقيق في مساراتها بما يحدّ من فرص التلاعب ويعزّز الوقاية من الجرائم المالية. وقد نجحت بعض الدول في اعتماد التدقيق الجنائي كأداة إصلاح فعالة مكّنتها من كشف قضايا فسادٍ كبرى واستعادة الثقة بالمؤسسات، في حين ما زالت دول أخرى تنقصر إلى الآليات اللازمة نتيجة ضعف الإرادة السياسية أو هشاشة النظام القضائي أو غياب الموارد المخصّصة للهيئات المستقلة المعنية بالرقابة.

وقد أولت الاتفاقيات الدولية، وفي مقدّمتها «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»، أهمية خاصة للتدقيق الجنائي بوصفه آلية تضمن النزاهة في الأنظمة المالية وتشجع على التعاون الدولي في التحقيقات العابرة للحدود. كما تضمنت التشريعات الوطنية في عددٍ من الدول نصوصاً واضحة تحدد صلاحيات الأجهزة الرقابية، مثل الهيئات العليا للمحاسبة والمراجعة، والجهاز المركزي للرقابة المالية والإدارية، بما يؤكد الاعتراف القانوني بالدور الوقائي والتحقيقي للتدقيق الجنائي في مواجهة الجرائم الاقتصادية.

يُظهر تحليل التجارب المقارنة أن التدقيق الجنائي يساهم في الكشف المبكر عن أنماط الفساد والاحتيال المالي عبر تتبّع السلوك غير المشروع وتحليل الأدلة المادية، ما يتيح للسلطات اتخاذ الإجراءات القضائية المناسبة. كما يُسهم في تحسين نظم الرقابة الداخلية وتطوير السياسات المالية والمحاسبية، إذ يحدّد الثغرات ويقترح معالجات تقلّل من المخاطر المحتملة. وباعتماده كآلية مؤسسية، يُعزّز الثقة بالنظام المالي ويكرّس المصداقية في العمليات المحاسبية. كذلك يشكّل مصدراً غنياً للمعلومات التي يمكن الاستناد إليها في تطوير التشريعات وتحديث القوانين المالية وتشديد العقوبات. وتدلّ هذه المعطيات على أن فعالية مكافحة الفساد تعتمد بدرجة كبيرة على تفعيل آليات التدقيق الجنائي وتعميق التعاون الدولي في مجاله.

رغم الأهمية البالغة للتدقيق الجنائي، فإن فعاليته تظل محدودة إن لم تُواكبها منظومات قانونية حديثة وقدرات تقنية متقدمة. فالتطور التكنولوجي السريع يخلق أنماطاً جديدة من الجرائم المالية تتطلب أدوات رقمية متقدمة للتحليل والرصد، مثل «الذكاء الاصطناعي» (AI) و«تحليل البيانات الضخمة» (Big Data Analytics)، وهو ما يفرض إعادة التفكير في دور التدقيق كمنظومة متكاملة تتكيّف مع التحولات الرقمية.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات، تبرز الحاجة إلى مجموعة من الإجراءات العملية التي يمكن أن تُسهم في تعزيز فعالية التدقيق الجنائي. يتطلب ذلك تطوير الكفاءات المهنية عبر تدريب المدققين

المستقلين على الجمع بين الخبرة المالية والقانونية، وتوسيع نطاق التدقيق ليشمل المؤسسات العامة والخاصة على السواء. كما ينبغي إرساء تعاون دولي مستدام يوفر الدعم التقني للدول النامية، إلى جانب تحديث التشريعات وتبسيط الإجراءات بما يسهل التحقيق والمحاسبة. ويتطلب الأمر أيضًا تعزيز دور الهيئات الرقابية ومنحها صلاحيات فعلية في التحقيق وتبادل المعلومات مع المنظمات الدولية، إلى جانب تبني تقنيات رقمية متقدمة تعتمد «التعلم الآلي» (Machine Learning) في فحص البيانات المالية وتحليل الأنماط غير المألوفة. كذلك يظل الوعي المجتمعي ركيزة أساسية في الوقاية من الفساد، مما يستدعي جهودًا تثقيفية مستمرة لدمج ثقافة النزاهة في المؤسسات العامة والخاصة.

يتوقف نجاح هذه الجهود على التزام الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بترسيخ بيئة تشريعية ومؤسسية شفافة. فالشراكة بين هذه الأطراف تمكّن من تحويل التدقيق الجنائي من أداة تقنية إلى منظومة وقائية شاملة تضمن المساءلة وتحمي المال العام.

وتخلص هذه الدراسة إلى الدعوة لتفعيل التدقيق الجنائي في لبنان الذي عانى من أزمات مالية وإدارية متراكمة. إنّ إدماج هذا الأسلوب في بنية الدولة يشكّل خطوة ضرورية لاستعادة الثقة بالمؤسسات وإعادة بناء الاقتصاد على أسس النزاهة والعدالة والمساءلة.

## لائحة المراجع

### أولاً: الكتب الأكاديمية (Monographs / Academic Books)

1. يوسف حمود، مكافحة الفساد في الشرق الأوسط: التحديات والفرص، دار الساقى، 2018.
2. جمال خضر أحمد، مكافحة الفساد: النظرية والتطبيق، دار النشر الجامعية، 2010.
3. فاطمة عبد الحميد، التحديات المستقبلية في مكافحة الفساد، دار الشروق، 2021.
4. علي أحمد، فعالية استراتيجيات مكافحة الفساد في المجتمعات العربية، دار المحروسة، 2020.
5. إبراهيم المناوي، الفساد والإصلاح السياسي في الدول العربية، دار النهضة العربية، 2010.
6. عبد الرحمن الحسن، الفساد والقانون في لبنان، دار الكتب العلمية، 2019.
7. عابد محمد صباح، القانون ومكافحة الفساد، المصرية للنشر والتوزيع، 2019.
8. محمد علي سويلم، السياسة الجنائية في مكافحة جرائم المال العام، المصرية للنشر والتوزيع، 2019.
9. محمد السامرائي الدراج، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، دار وائل، 2020.
10. إياد محمد الدوري، الآليات المستحدثة لمكافحة جرائم الفساد، دار الأيام، 2017.
11. أحمد عبد الله المرعي، دور القانون الجنائي في مكافحة الفساد السياسي، مركز الدراسات العربية، 2018.
12. أمين مصطفى، الإجراءات الجنائية، جامعة الإسكندرية، 2022.
13. نوفل الصفو، بحوث في القانون الجنائي المقارن، المكتبة العصرية، 2010.

### ثانياً: الدراسات المنشورة في مجلات علمية محكمة (Peer-Reviewed Articles)

1. فارس الجابر، تأثيرات الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة التنمية الاقتصادية، 2015.
2. يوسف زيدان، دور التدقيق الجنائي في مكافحة الفساد المالي، مجلة الحوكمة والتنمية، 2018.
3. أمير محمد، تطبيقات التدقيق الجنائي في مكافحة الفساد الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والتنمية العربية، 2018.
4. سارة عبد الله، تحليل أهمية التدقيق الجنائي في مكافحة الفساد المالي وتحقيق الشفافية، مجلة الاقتصاد والتنمية، 2021.

### ثالثاً: دراسات حالة أو أبحاث تطبيقية (Applied Studies / Case Studies)

1. أمير محمد، تطبيقات التدقيق الجنائي في مكافحة الفساد الاقتصادي: دراسة حالة في لبنان، 2018.
2. عبد الرحمان الحسن، الفساد والقانون في لبنان: تحليل قانوني واقتصادي، 2019.